بحرا الضياء

العدد ٣٣٩ - الأحد ٥ شباط ٢٠٠٦م - ٦٧٥٥ آ

الولاء.. وأي ولاء يا وطني.. العراق

شكري عيسى بارنجايا

نحن العراقيين أبتلينا طيلة السنوات الماضية في ظل الأنظمة التعسفية المتعاقبة وأشدها سلطة البعث ونظامه المقبور حتى التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، عام سقوط هذا النظام، أبتلينا بشتى صنوف الظلم والتعسف وكانت الأسوأ فترة نظام الحكم البائد الذي فرض على الشعب العراقي نظاما شبه شمولي ونظام الحزب الواحد.

ولكن مع كل ذلك فأن ولاء العراقيين بكافة أطيافهم وألوانهم ومسمياتهم كان موزعا على الحزب الحاكم بالدرجة الأولى ثم الوطن ولو بالشعارات في وسائل الإعلام المختلفة وفوق الجدران والورق بالدرجة الثانية. مع أن قلوبهم كان الولاء للوطن أولا إنما أجبروا على الحالة الثانية. وفي وقتنا الحاضر هذا وبعد زوال ذلك النظام وتبعاته نجد أن الولاء موزع على التيارات والأحزاب السياسية والمناطقية الطائفية والقومية بعد ان كان موزعا على اتجاهين فقط فاختلط حابل الولاء بنابله. ورغم المناداة بالديمقراطية والحرية والمساواة وإحقاق الحقوق والدستور والبرلمان وحقوق الإنسان فأن أنظار العراقيين توجهت من حيث رغبتهم أولا الى هذه الولاءات الجديدة ولم تتركز نحو هذا الوطن الجريح والمبتلي- العراق- عراق المجد والشموخ، عراق الحضارات والتاريخ. ولو ألقينا نظرة على الخارطة السياسية العراقية لوجدنا شتى أشكال الإتجاهات والولاءات، فهذا ليبرالي وذاك ديمقراطي وفلان من التيار الديني أو العلماني أو من الوسط والمعتدل والمحافظ والأصولي والمتشدد وغيرها وكل خطاباتها الإعلامية والسياسية تتضمن شعارات الوطن العراقي الموحد.

ولو ألقينا نظرة اخرى على رجالات الحكم والسياسة في عراقنا اليوم لوجدنا أن الحكومة يشترك فيها العربي من كل مناطقه ودون التطرق الى طائفته أو مذهبه والكردي والتركماني والكلدوآشوري السرياني وغيرهم. كلهم يتظاهرون بالعراق الواحد والوطن المشترك الموحد، جميعهم يتقاسمون السلطة والدستور يؤكد على حق الجميع بالحقوق والمساواة والعدالة والمشاركة في بناء الوطن وإعلاء شأن العراق. في هذا الزمن الذي نتشدق بإشراقة الديمقراطية والنظام الديمقراطي والحرية نجد الولاء موزعا على أحزاب مناطقية ومحلية وطوائف وقوميات وليس الولاء للعراق الذي قدم من أجل سيادته واستقلاله مئات وآلاف الشهداء في ساحات القتال وعلى الحدود لدرء الخطر القادم من خارجه. نحن العراقيين بكافة تلاوينا من عرب وكرد وكلدوآشوريين السريان وتركمان وصابئة وأرمن ويزيدية وغيرهم. كنا ولا نزال نمني أنفسنا بوطن وعراق واحد والولاء له فقط. فكم من الحكومات والأحزاب انتهت بها الدهور والأقدار وبقى اسم العراق مرفوعا فوق الهامات والجبال والروابي والسهول. وكان الأولى بأحزابنا في هذا الزمن ان يكون ولاؤها لهذا الوطن بالدرجة الأولى ثم بعد ذلك لمصالحها الخاصة والآنية ثانيا على ان يعمل الجميع دون إستثناء من أجل غد سعيد لعراق آمن ومستقر ورفاه إقتصادي واجتماعي وتطور على مختلف الصعد والنواحي.

كان الأجدر بأحزابنا جميعها ان تنشد الحياة الحرة الكريمة لهذا الشيخ والعجوز والشاب والطفل وللمرأة والعائلة ولكل أبناء العراق في الداخل والشتات. خاصة في ظل هذه الظروف الحالية الخاصة التي تلم بوطننا من أحداث مأساوية هزت أركان الدولة والوطن والشعب ومكافحة الإرهاب والعنف بكافة أشكاله وأساليبه وتنظيف الداخل من كل الغرباء والشوائب. هنا نقدم دعوة خاصة من قلوبنا الحيرى الى قادة الأحزاب ورجالات السياسة في عراقنا ان ينظروا الى العراق الجديد نظرة حب ونظرة حب لأرض معطاء قدمت للجميع حليبا ولبنا وتمرا وحياة وديمومة الحياة يحسدنا عليها شعوبا ودول. أليس من الجائر والحيرة أن ترى العراقيين يفضلون الهروب من وطنهم الى أوطان أخرى ينشدون فيها الأمن والإستقرار والعدالة وحقوق الانسان على البقاء فيه.

فعراق دجلة والفرات لن يرحم من لا يرحم أصحابه. ونسأل وأي ولاء هذا يا وطن.. يا عراق.

حقائب.. ومقاعد.. وعيون وطن

حميد الموسوي - بغداد

تسارع العملية السياسية يشير إلى أن معظم الأطراف الفاعلة في العملية متجهون إلى عدم إضاعة الوقت أكثر من اللازم في مجادلات ونقاشات لا تأتي بجديد ولا تفضي الى حل، خاصة وأن تلك الأطراف متفقة على كثير من الأمور الرئيسة. وإذا كانت هناك خلافات قليلة فلا تخرج عن الآليات التي ستدار بها العملية السياسية وليس في الأفكار الأساسية ذاتها، حيث أن الجميع متفقون على ضرورة إشتراك الحركات الفاعلة في تشكيل البرلمان المقبل والحكومة الدستورية بهدف توسيع العملية السياسية لتشمل مساحة أكبر وتستوعب قطاعات أكثر من المجتمع العراقي بأطيافه المتعددة.

فالوحدة الوطنية مطلوبة وخاصة في هذا الظرف الراهن، ويجب ان تتم من خلال القوى الممثلة للشعب والتي منحها ثقته للوصول الى البرلمان في ثلاثة كرنفالات إنتخابية جرت في أخطر وأصعب الظروف وأشدها حساسية وأعظمها تضحية.

أن الرجوع الى الشعارات الإنتخابية التي رفعتها الحركات والإئتلافات المتنافسة، وما وعدت به من حرص على خدمة الشعب وإعادة بناء العراق يحتم على تلك الحركات نكران ذات وخفض لسقف المطالب الى ما يتناسب والثوابت الديمقراطية. وهذا يحدد ويؤشر حالة حضارية، كما أنه تعبير عن شعور وطني عالي إذ لا تتحدد خدمة وإعمار الوطن فقط بالعديد من المقاعد البرلمانية، ولا بكثرة الوزارات، فعدم الإشتراك في البرلمان أو الحكومة لا يعني عدم المساهمة في بناء العراق. ولا يعني فشل المكون السياسي أو مصادرة إستحقاقه، مثلما أنه ليس من حق أحد ولا باستطاعة كائن من كان الرجوع بالعملية السياسية الى الوراء أو إفشال منجزاتها، فسيكون معنى ذلك الإنفلات والفوضى السياسية وضياع الضوابط التي تحكم العملية السياسية. في حين يشهد العالم كله لعملية التغيير بوجود رؤية واضحة وحركة واعية رسمت معالم العراق الجديد، وقدمت تضحيات كبيرة لتحقيق هذا الأمر.

ولما كان جميع العراقيين يصرون على أن وضع العراق الحالي لا يحتمل التأخير والمماطلة في تشكيل الحكومة وأن عليها من المهام الجسام الشيء الكثير والشعب ينتظر منها الكثير لتعويض ما فاته من سني القهر والإضطهاد، وما أعقبها من أعمال الإرهاب والذبح والتفخيخ والخراب، والنهوض بهذا الواقع المؤلم والذي مضى عليه أكثر من ثلاثين شهرا، فأن الشعور الوطني يتطلب الإسهام الحقيقي الجاد في الإسراع بتشكيل البرلمان وإعلان الحكومة لتمارس تكليفها القانوني والوطني. وأن أي محاولة إعاقة أو ضغوط لتمييع العملية إهتزاز واضح في مجمل الثوابت الوطنية وإحباط لأماني هذا الشعب الصابر.

أن المهمات الرئيسة التي تنتظر الجميع في المرحلة الراهنة، والمحطات المستقبلية تتمثل بالعمل المتواصل المبني على الإخلاص والنزاهة في سبيل النهوض بالعملية السياسية وإرساء قواعد الديمقراطية، وخلق الأجواء والمناخات التي تخدم هذه الجماهير المظلومة من أجل الوصول الى أهدافها المنشودة، وإرساء قواعد دولة العدل والقانون والحرية والتخلص من كل أشكال النفوذ الخارجي. وهذا لا يتم إلا بالجهود النزيهة والإبتعاد عن حوارات التعصب والتشنج اللاواعي الذي يخلق أجواء منحرفة تؤخر المهام الوطنية وتعرقل مسيرة البناء والإعمار وإصلاح الخراب ومعالجة تركة الماضي المقيت.

أن حصر الإخلاص والوطنية والحرص في جبهة معينة أو فئة محددة، أو وضع مقاييس للإخلاص في آراء محددة، ومنطلقات متفردة، ومواقف آنية لا تعبأ بآراء ومنطلقات الآخرين، ولا تؤمن بوجود المغاير- يخلق حالة من الإختناق والتوتر ويثير الحساسيات المفرطة بين الجميع. ويصدع جدار الوحدة الوطنية تاركا ثغرات وفجوات لولوج القوى المعادية لتخريب العملية برمتها. ومن هنا يتوجب على الأطياف السياسية بكل توجهاتها ان تضبط خط توازنها لاغية الإنسياق وراء المصالح الضيقة، مدفوعة بحب جماهيرها- نحو الإتجاه الصحيح لمسار الديمقراطية، حذرة من السقوط في متاهات الفرقة المظلمة.

أن الحفاظ على المنجزات الديمقراطية التي حققتها عملية التغيير يتطلب ان تضم الساحة البرلمانية طرفين متنافسين يسعى كل فريق منهما الى إثبات وجوده والفوز برضى الجماهير إما من خلال دوره التشريعي أو التنفيذي، وإما من خلال معارضته ومراقبته لأداء تلك السلطات فكلا الفريقين يبذل جهوداً كبيرة للفوز على خصمه، وهذه أبسط مبادئ اللعبة السياسية التي تجعل الشعوب في مواكبة دائمة لأداء الفريقين حتى النهاية، وإلا فلا قيمة للبرلمان إن افتقر الى معارضة ديمقراطية، بل سيتحول الى دائرة حكومية تأتمر بأوامر السلطان!.

ومن المؤاخذات التي سجلت على الجمعية الوطنية الإنتقالية أنها افتقرت الى روح المنافسة والمعارضة الديمقراطية بحيث فقدت فعاليتها في الكثير من المستويات وعليه فأن النكوص والتردي في الجوانب الأمنية والخدمية لا يلقى على كاهل الحكومة وحدها ولا يلقى اللوم على دوائر الدولة فقط وأنما ينسحب على أعضاء الجمعية الوطنية التي انشغل بعض أعضاؤها بالسفر وعقد الصفقات المتنوعة ناهيك عن ابتعاد البعض منهم عن حضور جلساتها الدورية. لذا فأن قيام سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في دولتنا المنشودة والتي يراد لها أن تكون ديمقراطية وقائمة على أساس تداول السلطة سلمياً لا بد أن يكون مسبوقاً بنشوء برلمان رصين تقع على عاتقه عملية وضع مشاريع القوانين للدولة وهذا لا يستقيم إلا بوجود فريقين متنافسين إذا أخذنا بنظر الاعتبار خطورة التحديات وجسامة المهمات التي تنتظر الحكومة والبرلمان القادمين على حد سواء.

ان جميع القوى السياسية العراقية من حركات واحزاب وتجمعات والتي عارضت السلطة المقبورة، كانت تشدد -في جميع مؤتمراتها خاصة قبل سقوط الصنم لا سيما في مؤتمرات "لندن، وصلاح الدين"- وتطالب بضرورة إقامة نظام دستوري تعددي فدرالي تحت خيمة عراق موحد، بعيدا عن التجزئة والتقسيم. لكن ما نلمسه على أرض الواقع يشير الى أن العراق الموحد الذي كانت تطالب به تلك القوى السياسية أصبح غرضاً يرمى، ومطمعاً تتناهشه الافواه قبل الأيدي، وصارت خيمته متهرئة الجوانب رخوة الحبال!. وقد تستمر هذه الحالة في ظل معطيات ومؤشرات مرشحة للاستمرار.

إن الشعب العراقي الذي شارك في ثلاث انتخابات خلال عام واحد وفي أحلك الظروف لم تخطر بباله تجزئة أو تقسيم أو صراع على مطامع شخصية، بل كان همه أن يُري العالم عشقه للحرية والديمقراطية، ويسمعه رفضه للدكتاتورية والشمولية ويثبت حقه في إقامة نظام سياسي تعددي حر كي ينعم بالأمن والاستقرار والرفاه.

وحتى تستوفي فيه كل الطوائف والقوميات والمذاهب حقوقها المغتصبة. وبحضوره المليوني أعطى هذا الشعب صوته ووضع ثقته في حركاته وقواه السياسية لكي تسير به الى تحقيق أهدافه وضمان مستقبله. لذلك فان من مصلحة الجميع إقامة حكومة وطنية بمشاركة جميع القوى السياسية من أطياف شعبنا الصابر وحتى التي لم تفز في الانتخابات الأخيرة. وبهذا نضمن مصالح الجماهير الواسعة ونصون وحدة العراق واستقراره وتماسك جبهته الداخلية.

أملنا وطيد بالقوى الوطنية السياسية أن تترفع عن المصالح الحزبية الضيقة وتضع مصلحة العراق وشعبه الوفي فوق كل اعتبار.

إلى من يهمه الأمر

دماء الكنيسة

طلال فكتور/ كركوك

كان يوم الأحد التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ٢٠٠٦ يوما ليس ككل الأيام، يوم عراقي آخر أكثر دموية من الأيام التي سبقته. يوم إختلط فيه دم الكلدوآشوري السرياني المسيحي بدم أخيه المسلم العربي والكردي والتركماني سنة وشيعة، يوم كانت غايتهم فيه قتل كل العراقيين. مستهدفين فيه عددا من بيوت الله في بغداد وكركوك في وقت كان المؤمنون يؤدون طقوسهم الدينية الربانية متذرعين إلى الرب أن يحفظ العراق وأهله ويحل السلام والأمان والمحبة عليهم. نعم إستهدفوا الكنائس هذه المرة أيضا كما حصل في آب الماضي وقتلوا الأبرياء فيها بوحشية لم تشهد لها البشرية من قبل. متذرعين بذرائع واهية لاتقنع حتى المصاب بالجنون أو فاقد العقل. وهنا إسمحوا لي سيداتي سادتي قرّاء مقالتي الكرام أن أقول إن المسيحيين في العراق شجبوا وإستنكروا بقوة وقناعة كاملة العمل التافه القذر الذي قامت به بعض الصحف الدانماركية في المساس بشخص الرسول محمد "ص" بعد أن إهتزت مشاعرنا بعد سماع النبأ بل وخرج جميع رؤوساء الطوائف المسيحية في العراق معلنين إن الذي حصل لايمت للكنيسة بصلة إطلاقا ولعنوا فاعليه. أيها الإخوة الأعزاء إن التأريخ وكل الوقائع تشير إلى أن العراقيين ومنذ آلاف السنين متعايشين فيما بينهم إخوة يحبون بعضهم بعضا بغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية. وأشير هنا إلى واقعة دونها التاريخ حيث وقف المسيحيون من أهل بغداد إلى جانب إخوانهم المسلمين في مقاومة ومقاتلة هولاكو عندما إجتاح العراق في العصور الوسطى دفاعا عن بغداد. وأذهب إلى أبعد من ذلك لأثبت واقعة أخرى تتناقلها الأجيال جيل بعد جيل ونفتخر بها جميعا وهي قيادة الجيوش العربية الإسلامية من قبل القائد الكردي صلاح الدين الأيوبي لمقاتلة الإفرنجة الأوربيين عندما إحتلوا فلسطين الحبيبة وطردهم منها وحرر الأراضي السليبة، وكان من أبرز قادة صلاح الدين الأيوبي "عيسى العوام" وهو مسيحي. وأذهب مرة أخرى إلى أبعد من ذلك وأقول إن الرسول الكريم أمر أتباعه عندما ضايقهم القريشيون أهل مكة في بداية الرسالة الإسلامية السمحاء، أمرهم باللجوء إلى ملك الحبشة لحمايتهم من بطش حكام قريش آنذاك وكان لهم ما أرادوا.. وذلك الملك مسيحي الديانة أيضا. وعندما إختار الرسول الكريم ملك الحبشة من بين ملوك الجوار آنذاك كان يعلم أن هذا الملك أمين على المباديء التي يحملها. إذن تحت أية ذرائع قام الإرهابيون بفعلهم الجبان هذا. وأنا أقول لا ينفع مع هؤلاء وصفهم بالإرهابيين فقط لأن الإرهاب يدخل في نفوس البشر الفزع والخوف ولكنهم وحوش كاسرة بهيئة بشر متعطشون للدماء الزكية النازفة من عروق العراقيين إنجباء وبفعلهم الدنيء اغتالوا صبيا بريئا في مدينة التآخي كركوك من مواليد ١٩٩٣ متفوق في دراسته وهو يؤدي واجبه الديني في كنيسة مريم العذراء رافعا يديه إليافعتين إلى الرب بنفس مطمئنة داعيا للسلام والمحبة. نعم.. كل مافعله شهيدنا الغالي "قادي رعد إلياس" هو هذا لتمزق جسده شظايا الأوغاد عبدة الشيطان ليطفئوا شمعته إلى الأبد وهو سليل أعظم الحضارات في التأريخ حفيد حمورابي وآشور بانيبال. تبت يداكم يافاقدي الضمير والشرف والدين. وقبل أن أودعكم أعزائي أؤكد إن عزمنا على مواصلة عراقنا لا يلين، وبوحدة وطنية عالية لاتحبطها أفعال أولئك المأجورين. عاش العراق وأهله من مسلمين ومسيحيين بكرامة وعز وقلب واحد إلى أبد الآبدين.. آمين يارب العالمين.. والسلام عليكم.

الخليج.. وضرورة الحفاظ على منابع النفط

ينبغي إتخاذ التدابير لجعل الخليج خالياً من النفايات والإشعاعات النووية

سعد حسين - بغداد

على الرغم من النتائج المذهلة التي توصلت اليها التجارب العلمية في البحث عن مصادر جديدة للطاقة لإيجاد بديل أو للتقليل من الإعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة لا يمكن الإستغناء عنه في الوقت الحاضر، الا ان هذه التجارب ما تزال في مراحلها الاولى، وتم التأكد من أن كلف الحصول على الطاقة الشمسية أو المستخرجة من الرياح باهضة الثمن مقارنة بالنفط فضلا عن ان كمياتها وقدرات إنتاجها لا تسد سوى نسبة ضئيلة من الإحتياجات العالمية.. وحتى لو إفترضنا ان المؤسسات العلمية والصناعية استطاعت أن تخفض كلف انتاج الطاقة الجديدة، فأن هذا سيعني رصد الآلاف المليارات من الدولارات لتغيير نمط الحياة البشرية المعاصرة بمختلف قطاعاتها الصناعية والزراعية والنقل بأنواعه والإستخدامات المنزلية للطاقة ويشمل ايضا محطات توليد الكهرباء التي تستخدم النفط لتشغيلها، لذلك فأن الإعتماد على النفط كمصدر رئيس للطاقة سيستمر خلال العقدين القادمين في الأقل ويتصاعد الطلب عليه في السوق العالمية بشكل طردي مع زيادة النمو السكاني العالمي وتنوع أنماط الحياة البشرية على سطح كوكبنا.

ولهذا السبب تعاضم قلق المجتمع الدولي وخاصة الدول الصناعية الاوربية واليابان والولايات المتحدة من مخاطر إنخفاض مفاجيء في انتاج النفط أو نضوبه أو تعرض مناطق إنتاجه الكبرى الى المخاطر الطبيعية أو النزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا الى إقامة قواعد عسكرية وتواجد قواتها في منطقة الخليج بصورة فعلية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ولحد الآن، وباتت بوارجها الحربية تخور في مياهه لتأمين وحماية ناقلات النفط القادمة والمغادرة للمرور بسلام عبر مضيق هرمز.

ان مجرد تصريح واحد يصدر عن مسؤول كبير في إحدى الدول المصدرة للنفط يسبب إرباكا في تغيير رقمي لأسعار النفط الخام في السوق العالمية، فما بالك اذا تعرضت مناطق انتاجه برى الى مخاطر لم تكن بالحسبان وبخلافه من اسعار هذه المادة الحيوية.

تعتبر منطقة الخليج العربي، اكبر مصدر لمادة النفط في العالم، حيث يشكل حجم صادرات دولها ما يقرب من ٦٥% من انتاج منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك"، وبمعدل تصديري بحدود "١٨" مليون برميل يومياً معرّض للصعود ليصبح في غضون العشر سنوات القادمة الى "٢٥" مليون برميل يومياً. كما تخزن دول الخليج تحت أراضيها اكثر من نصف الإحتياطات العالمية تأتي السعودية في مقدمتها بإحتياطي يقدر بـ ١٣٠ مليار برميل والعراق بـ ١١٠ مليار برميل ثم ايران والكويت بحدود ٤٠ - ٤٣ مليار برميل لكل منهما. في وقت أُعلن عن نضوب مؤكد لحقول نفط في مناطق اخرى من العالم منها المكسيك والولايات المتحدة.

ان ما يقلق دول الخليج والعالم اليوم هو تنامي إهتمام بعض دول المنطقة بإقامة المفاعلات والمحطات النووية لإستخدامها للأغراض السلمية أو العسكرية لحيازة القنابل الذرية، مثلما هو الحال بالنسبة لأسرائيل والهند وباكستان وايران التي تمتلك عدداً من المفاعلات المستخدمة للأغراض المدنية وتخشى الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية واليابان ان يخصص بعضها للميادين العسكرية.

ان امتلاك المنشآت النووية هو حق مشروع لكل دولة ويدخل في نطاق سلطانها الداخلي وسيادتها على أراضيها، ولكن المسألة تخرج عن ذلك عندما تمتد المخاطر المحتملة لهذه المنشآت لتسبب الكوارث للدول الاخرى، أو عندما تلوّح أو تهدد احدى الدول بإستخدام السلاح النووي ضد دولة ثانية ضمن الحدود الجغرافية لإقليم الخليج العربي، فتتأثر أسعار النفط في البورصات العالمية وتحدث الفوضى والسباق لشراء النفط وخزنه تخوفاً من أي صدام نووي قد يقع في أو قرب منطقة الخليج.. ليس هذا فحسب بل ان تسرب الإشعاعات نتيجة إنفجار مفاعل نووي في الهند، الباكستان، ايران وأسرائيل ومحاولة دفن النفايات في قيعان ومياه الخليج كلها أسباب تدعو للقلق الشديد من جانب الأسرة الدولية وخاصة الدول الخليجية، لذلك لا بد من توفير ضمانات أقليمية ودولية تؤمن تلافي وقوع مثل هذه المخاطر واقرار مبدأ التعويض الإلزامي للأضرار التي تتعرض لها الدول والشعوب في حالة تسرب الإشعاعات النووية الى الخليج من قبل احدى الدول وللأسباب أعلاه.. فإذا كانت روسيا التي هي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة التي تتصدر قائمة النادي النووي قد إنفجر مفاعلها تشرنوبل وترك آثاراً خطيرة على الحياة البشرية، هذه الدولة بكل ما تمتلكه من تقنيات لم تكن في مأمن دائم عن هذه الإحتمالات، فما بالك اذا حدث نفس الشيء بالنسبة للدول المجاورة للخليج أو المطلة عليه. انه احتمال قائم ونسأل الله أن لا يحدث.

أن مسألة تسرب الإشعاعات النووية وتعويض الدول المتضررة قد درست بعناية عند وضع الاتفاقات الخاصة بمنع الانتشار النووي من قبل المنظمات الدولية وبعض الآليات التابعة للأمم المتحدة وخاصة لجنة نزع السلاح التي تعقد دورات سنوية للحد من انتشار ظاهرة التسلح النووي وبحث إمكانية تخفيض الموجودات النووية لدى الدول الكبرى، الا ان مسألة التخلص من النفايات النووية ما تزال عويصة وتحتاج الى تعاون المجتمع الدولي، فحتى الدول المصنفة في أسفل قائمة الدول الفقيرة ترفض أن تكون أراضيها "مزبلة" للنفايات النووية رغم كل المغريات المادية والضمانات بعدم تسرب الإشعاعات منها.

مسؤولية الأمم المتحدة واستمرار تدفق النفط

اذن فمن باب أولى أن تحافظ الأسرة الدولية على سلامة أهم منطقة حيوية في العالم كونها الشريان الذي يحرك دواليب الحياة الانسانية، ونعتقد بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدورها لضمان استمرار تدفق النفط.

أن فرضية وصول الغبار الذري الى حقول النفط في الخليج ما يزال وارداً في ضوء المعطيات المشار اليها وان التخلص من النفايات النووية ما يزال محط خلاف بين الدول ومن هذا المنطلق لا بد من إتخاذ الإجراءات الإحترازية لحماية شعوب المنطقة ونفوطها من أية مخاطر متوقعة وهذا الأمر يستدعي التوقيع على إتفاقية إقليمية مقرونة بضمانات الامم المتحدة والدول الكبرى لمنع رمي النفايات والفضلات النووية في قيعان ومياه الخليج العربي والعمل على إبعاد المنشآت النووية عن سواحل الخليج، وذلك لأن مياه الخليج أساسا ليست عميقة وأن أعمق النقاط فيها تستخدم كطريق ملاحي لناقلات النفط والسفن التجارية المتوسطة والكبرى وأن دفن النفايات النووية في قاع هذا الطريق البحري قد ينجم عنه مخاطر تسرب الإشعاعات التي سوف تلحق أفدح الضرر ليس فقط على إمدادات النفط، بل على شعوب المنطقة التي تعتمد على مياه الخليج لأغراض الشرب بعد تحليته وعلى موارده السمكية كغذاء.

وأكثر من ذلك، لو حصل ان إحدى الدول النووية دفنت مئات البراميل من النفايات النووية في قيعان الخليج العربي، وهذا عادة ما يتم في غاية السرية ولا يكشف عنه، فهناك احتمال آخر بتعرض هذه البراميل الى الإنشقاقات بسبب أعمال التنقيب والحفر لإكتشاف موجودات جديدة للنفط تحت قاع الخليج العربي.

وفي الختام فأن التوصل الى بروتوكول أو أتفاقية لمنع دفن النفايات النووية في قاع ومياه الخليج العربي هي مسألة ملحّة للغاية تقع على عاتق الدول المعنية أولاً وعلى المجتمع الدولي عموما ولا بد من عقد مؤتمر عالمي يسفر عنه تشكيل لجنة لصياغة بنود الإتفاقية والزام الدول بالإنضمام اليها وهي حسب خبرتي من واجبات الأمم المتحدة، وستعد الإتفاقية الأولى من نوعها في حدود اقليمنا الجغرافي وربما على الصعيد العالمي.